الأزمة المالية في مصر عام 1907

مقـــــــــدمة

روع العالم عام 1907 بأزمة مالية كبيرة عرفت في التاريخ الاقتصادي العالمي باسم الأزمة المالية والذعر المالي وحدثت نتيجة للإنهيار المالي الضخم في بورصة ا لأوراق المالية في نيويورك وقد كان لهذه الأزمة المالية اثرها القوي في مصر علـــى الاقتصاد المصري باعتبارها احدى المستعمرات التي تدور في فلك انجلترا احدى دول المحور وايضاَ لارتباط العملة المصرية بالإسترليني وعلى ذلك فقد كان مـــا يصـــيب العالم من خير او شر ينعكس على الاقتصاد المصري .

وقد ظهرت اولى اثار الأزمة المالية في اوروبا على شكل حدوث تعثر في سداد القروض التي كانت تمنحها المصارف التجارية والمصارف التي اخذت شكل شركات استثمار الى المقترضين ولا سيماً قروض الرهن العقاري فزاد حجم القروض المعدومة لدى المصارف وبالتالي خسرت المصارف جزأً كبيراً من أصولها ولما اكتشفت تلـــك المعلومات للجمهور سارع بسحب ودائعه من المصارف المتعثـــرة، فـــانخفض حجـــم السيولة لدى المصارف وسارع حاملي السهم الى بيعها خوفاً من انخفاض أسعارها فزاد عرض الأسهم وانخفضت أسعار الأسهم وانخفضت الأرقام القياسية لأسعار الأسهم في جميع بورصات العالم في وقت متقارب وقام المستثمرون الأجانب ببيع الأســـهم التـــي لديهم وحولوا أرصدتهم الى الخارج وهذا أوجد صعوبة أمام الشركات التي ترغب في الاقتراض لتمويل عملياتها الجارية أو تمويل استثماراتها .

تعريف كلمة أزمة مالية:

هي الوضع الذي تدهور في ظله كفاءة النظام المالي والمصرفي في أداء وظيفته الأساسية في تحويل الأرصدة المالية من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض مالي ، مدخرات مثلاً الى الوحدات الاقتصادية التي تحتاج الى تلك الأرصدة ويقترن هذا التدهور بانتشار الذعر المالي الذي يسبب تدهور أسعار الأصول المالية ولاسيماً الاسهم والذعر المصرفي (والذي يسبب سحب واسع النطاق للودائع من البنوك) وإفلاس كثير من المؤسسات الاقتصادية بسبب ارتفاع حجم القروض المعدومة مع تدهور قدرة المؤسسات المالية ولاسيماً المصارف وشركات الاستثمار وشركات الأوراق المالية على الوفاء بإلتزاماتها فتنتشر حالات الفشل والإفلاس المصرفي والمالي على نطاق كبير وهذا يسبب انخفاض حجم التمويل المتاح للإستثمار الحقيقي فينخفض حجم النشاط الإقتصادي ويزداد معدل البطالة[1]

ومن الضروري أن يتم التمييز بين مفهوم الأزمة العامة الرأسمالية وبين الأزمة الاقتصادية فهما مفهومان مترابطان وهما يمثلان العام والخاص وفي آن واحد . إن الأزمة العامة الرأسمالية تمثل أزمة النظام الرأسمالي ككل وهي تشمل ميدان الاقتصاد والسياسة والايدولوجية أي تشمل جميع نواحي حياة المجتمع والاقتصاد الرأسمالي والمتمثلة بنظام الدولة والنظام السياسي والاقتصادي والعسكري وحتى الاخلاقي وان الأزمة العامة تتطور ويشتد تفاقمها في اطار النظام الرأسمالي وخاصة في مرحلته المتقدمة الامبريالية الى حد فنائه التام اما الأزمة الاقتصادية فهي تلك الأزمة التي تقع

---

[1] وردت تعريفات كثيرة عن الأزمة المالية لمزيد من المعلومات انظر: عطية حسين افندي عطية : مجلس الامة وازمة الشرق الأوسط 197-1977 دراسة حول فعالية المنظمة الدولية اليهئة المصرية العامة للكتاب،1986 ص 23، 24 وايضاً عباس رشدي العمارة : ادارة الأزمات في عالم متغير ، مركز الاهرام للترجمة والنشر (القاهرة) ط 1 1993 ص1 وأيضاً ص2 .hppt:www.uqu.edu.sa

وتتصف بالدورية وكل أزمة اقتصادية يتم معالجتها ووضع الحلول غير الجذرية في اطار النظام الرأسمالي منذ الأزمة السابقة لها وتشكل الازمات الاقتصادية طور من اطوار الحلقة الاقتصادية [1] الدورة الصناعية وهي كقاعدة تستغرق ما بين سنة الى ثلاث سنوات والجدول الاتي يوضح الازمات المالية والاقتصادية العالمية وفيه اوضح سنة بداية الأزمة والبد او البلدان التي وقعت فيها الأزمة ،ومدة الأزمة ، وميدان وقوع الأزمة وخسائرها المادية.

جدول رقم (1)[2]

السنة	البلد	المدة الأزمة	ميدان وقوع الأزمة	نتائج الأزمة وخسائرها المادية
1852	بريطانيا	6 اشهر	في ميدان الصناعة الالات والمعدات	تقلص حجم الانتاج بنسبة 70% وتوقف العمل في مئات المعامل والمصانع البريطانية
1836	بريطانيا والولايات المتحدة الاميريكة	8 اشهر	في القطاع الزراعي والصناعي	تقلص حجم الانتاج الزراعي واستخراج مواد خام اولية بنسبة 7-15%
1847	جميع البلدان الأوروبية	8 اشهر	شملت القطاعات الانتاجية المادية (زراعية وصناعية)	توقف شبه كامل للعمل الانتاجي وظهور الاضرابات العمالية في هذه البلدان
1857	جميع بلدان العالم	8 اشهر	أزمة عالمية شملت كل فروع الاقتصاد والوطن وحياة الشعوب	تقلص حجم الانتاج بنسبة 8-12% وخاصة في استخراج الفحم بلغت نسبته 20% وفي روسيا نسبته 17%

[1] الحلقة الاقتاصدية هي المرحلة التي تمتد من بداية ازمة حتى بداية ازمة اخرى وتشمل الحلقة الاقتصادية على اربعة وهي الازمة ، الركود، الانتعاش، النهوض.

[2] الجدول من عمل الباحثة

1866	بريطانيا	12شهر	قطاع المنسوجات – والقطاع المالي	توقف العمل في قطاع المنسوجات بنسبة 58% واطلق على ذلك مجاعة القطن
1873	شملت كلا من استراليا والمانيا وبريطانيا	1873–1878	أزمة اقتصاد عالمية تركزت بالدرجة الأولى في القطاع الصناعي	تقلص حجم الانتاج في هذه البلدان وغيرها بنسبة 7–10%
1900	جميع البلدان الأوروبية واميركا وروسيا القيصرية	1900–1903	الأزمة العالمية الأولى للنظام الرأسمالي	انخفاض حجم الانتاج بنسبة 2–3%
1907	امريكا وبريطانيا وغيرهما من الدول الأوروبية	12 شهر	الأزمة العالمية للإنتاج الصناعي والمالي	انخفاض حجم الانتاج بنسبة 15% في امريكا و 6% في بريطانيا وروسيا 7%
1914	استراليا وهنغاريا والمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا وغيرها من البلدان الأوروبية	1914–1918	الحرب العالمية الأولى	انخفض اجمالي حجم الانتاج ومستوى الحياة ما بين 15–20 وفي روسيا القيصرية بنسبة 30%

ويتضح من هذا الجدول أهم عوارض هذه الأزمة ومنها أنهـا أزمـات عامـة وشاملة لجميع القطاعات الانتاجية والخدمية وهي متكررة ورافق ذلك انخفاض في حجم الانتاج المادي وخاصة في القطاعين الصناعي والزراعي ايضاً انحطـاط المسـتوى المعاشي وخاصة لأصحاب الدخول المحدودة كذلك افلاس عـدد كبيـر مـن البنـوك والشركات العامة والخاصة مما اثر ذلك وبشكل سلبي على الاقتصاد الـوطني لهـذه البلدان ايضاً تدهور سريع لقيمة العملات الوطنية للبلدان التي وقعـت فيهـا الأزمـة وخاصة العملات الرئيسية ومنها الدولار الأمريكي وتتسم هـذه الازمـات بحتميتهـا وطابعها الشمولي أي ازمات ذات بعداً عالمياً في الميدان المالي والاقتصادي[1]

هذه وبصفة عامة اما بالنسبة لاعراض أزمة 1907 المالية فكانت متمثلـة فـي وصول اسعار الاسهم قمتها عام 1906 وانهيارها التام عـام 1907 واسـتمرار هـذا التدهور حتى 12شهر كذلك افلاس مصرفي على نطاقي واسع حيث افلس حوالي ثلث المصارف البريطانية تقريباً. ايضاً انخفاض مستوى الاسعار بنسبة 25% فـي عـام 1907 وانخفاض مستوى الانفاق الاستثماري بنسبة 90% مـن مسـتواه عـام 1907 وانخفاض حجم القروض المصرفية التجارية بنسبة 50% في نفس العام[2]

كذلك يوجد عارض اسمة الذعر المصرفي بمعنى عندما يعرف الجمهور ان احد البنوك او بعضها في أزمة يسارع بسحب ودائعه من المصارف سواء السـليمة او او المصابة فتقل احتياطات المصارف وتعاني من أزمة سيولة اما عن عـارض الـذعر المالي فحاملي الاسهم عندما يشعرون بالأزمة المالية يندفعون لبيع الاسهم خوفـاً مـن انهيار اسعارها فتنتشر حالات البيع مع انخفاض الطلب على الأسهم فتنهار اسـعارها فعلاً كما نجد شركات الأوراق المالية وشركات السمسـرة وتجـارة الأوراق الماليـة صعوبة في ممارسة نشاطهم لعدم توافر السيولة لديهم نتيجـة امتنـاع البنـوك عـن

---

(1) نفسه

(2) ص2 http://www. Wqu.edu.sa/page/al/ 43488

اقراضهم هذا بالاضافة الى عارض أزمة سيولة لدى المصارف وهو نتيجة ارتفاع حجم القروض المعدومة وغير المسدودة ونتيجة الذعر المالي مما يقل حجم السيولة لدى المصارف ايضاَ امتناع المصارف عن الاقراض خوفاً على ضياع تلك القروض ولعدم قدرتها على تمييز المقترض الجيد من الردئ وتفاقم مشكلة السيولة لديها[1]

اسباب الأزمة

هناك اسباب عديدة اهمها الرهون العقارية والسندات المغطاة برهون عقارية كذلك عدم تماثل المعرفة بين اطراف التعامل المالي يقضي الى منح قروض لأفراد ومؤسسات جدارتها الائتمانية منخفضة لعدم القدرة على فرز الجيد المقترض من المقترض الردئ وهذا يؤدي الى الاستثمار في اصول عالية المخاطر بالاضافة الى قيام المصارف بأنشطة عالية المخاطر خارج الميزانية ايضاً ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى خروج المقترضين اصحاب المخاطر الائتمانية الجيدة ويبقى في السوق المقترضين اصحاب المخاطر الائتمانية الرديئة الذين يرغبون في الاقتراض ومستعدين ان يدفعوا اسعار فائدة مرتفعة ،وهذا يعرض المؤسسات المالية لمخاطر مرتفعة لأنها ستمول مقترض اصحاب مخاطر ائتمانية عالية كما ان ارتفاع اسعار الفائدة خفض الأرصدة النقدية للمقترضين من افراد القطاع العائلي وقطاع الأعمال، ورفع تكلفة التمويل ، مما خفض الجدوى الاقتصادية لكثير من المشروعات الاستثمارية التي كانت مربحة قبل ارتفاع اسعار الفائدة[2]

بريطانيا وأزمة 1907

قبل البدء في الحديث عن احوال بريطانيا في فترة الأزمة المالية سنة 1907 لابد ان اوضح اهمية وول ستريت وهو احد شوارع المال والبورصة في الولايات

---

[1] scott smart and William megginson "introduction to rinacial management.2 nd, edit, southwestern:2009

[2] المقصود بعمليات الفوائد هو الأصل ان المصرف لا يدفع فائدة على الحسابات الجارية الدائنة الا اذا اتفق على دفع فائدة ويتقاضى البنك فائدة على ارصدة حسابات العملاء المينة في نهاية كل شهر لمزيد من المعلومات انظر المتشار صلاح الدين حسين السيسي : المصارف التجارية...الواقع والطموح ، دراسات نظرية وتطبيقية ، قضايا معرفية معاصرة (3) الهيئة المصرية العامة للكتاب 2008 ص123، 124

المتحدة الأمريكية وفي الوقت الحالي " وول ستريت" يعني الواجهة الرئيسية للسوق الأمريكي حيث توجد فيه بورصة نيويورك والكثر من الشركات المالية الأمريكية الضخمة كـ(جي. بي. مورجان). وسمى الشارع بهذا الاسم عندما كانت نيويورك مستوطنة هولندية وعندما تعرضت لاحتلال البريطانين بنى الهولنديون جدارا ارتفاعه اربعة امتار بواسطة الأفارقة العبيد لصد هجوم البريطانيين وبعد نجاح البريطانيين بالاستيلاء على نيويورك دمروا الجدار وعرف المكان باسم " وول ستريت"[1]

شهد ال (وول ستريت) الكثير من الأحداث المهمة في تاريخه، لكن كان اهمها في سنة 1907 حيث حدث انهيار كبير في البورصة حيث انخفضت القيمة السوقية لأسهم بورصة نيويورك بسبب أزمة الفوائد البنكية وفضائح طالت مؤسسات مالية كبيرة [2] ونجد ان بين عام 1814، 1914 حصلت 13 أزمة مصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية اسوأها سنة 1907 حيث انخفضت القيمة السوقية لأسهم بورصة نيويورك نحو 37% وكانت قوية جداً بنتائجها، وفرضت إنشاء المؤسسة المهمة التي تعرف بـ " المصرف المركزي" او الفيدرالي الأمريكي[3]

لقد كانت أزمة العام 1907 فورية التخريب اسفرت عن انكماش اقتصادي شديد ولكنه كان انكماشاً قصير الأمد كان الهلع في العام 1907 قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في اعقاب ارتفاع أسعار الفائد بعد تعويض المزارعين في الغرب عن محاصيلهم ، والفضائح المالية التي تورطت فيها احدى المؤسسات المالية الكبرى في نيويورك . انعدمت الثقة حتى بين المصارف الكبرى، اضافة الى الفضائح المالية في نيويورك ومن بينها واحدة متعلقة بمؤسسة مالية مهمة اسمها (نايكربوكر) وكان الانهيار راجعاً في الأساس الى الافتقار الى السيولة وكان من الممكن استرداد السيولة

---

[1] http:// news.egypt.com/ akabic/ permalind/199425.htm

[2] ايضاً حدث لانهيار الكبير عام 1929 عندما انهار مؤشر " الداوجونز الصناعي" وبورصةنيويورك وتسبب في دخول الاقتاصد الأمريكي الى اعظم كساد في تاريخه بعد انتعاش اقتاصدي نفس الموقع

[3] الذي يرأسه اليوم "بن برنانكس" عند اندلاع ازمة 2008 نفس الموقع

بسهولة بوسائل عدة فأصدرت مصارف نيويورك سيولة خاصة بها عن طريق دار للمقاصة وبادرت مؤسسة جي بي مورجان المالية القوية الى شراء الأسهم المنهارة وبهذا تراجعت حالة الهلع والبحث عن السيولة في السوق كما زودت المصارف المركزية الأوربية الاسواق الأمريكية بالذهب فقد نما الاقتصاد الأمريكي بقوة حتى سنة 1907 مما رفع معنويات قطاع الاعمال وبالتالي زاد في تهوره الاستثماري التضخمي وتمت عمليات مضاربة كبرى في العقارات والأدوات المالية حركت الأسعار بشكل جنوني صعوداً ثم العكس[1].

واكتشفت المصارف ان الضمانات المقدمة من المواطنين لا تكفي لتغطية قيمة القروض وبالتالي حصلت أزمة مصرفية وبما ان المصرف المركزي لم يكن موجوداً على عكس الواقع عندها في فرنسا وبريطانيا والمانيا لم يكن ممكناً توفير السيولة للمصارف المتعثرة[2] وحصلت ايضاً على أزمة طبيعية في كاليفورنيا سببت اضافة الى التضخم والقروض سقوط الاسوق المالية بعد نحو سنة من الوقت وما حدث يؤكد ان آلية انتقال المعلومات معقدة ، ومتشعبة، حيث تصيب كل جوانب الاقتصاد بما فيها اسواق المواد الأولية وكل الأوراق المالية.

الدروس المستفادة من أزمة 1907

كان الدرس الواضح الذي تعلمه الأمريكيون من أزمة 1907 ان المصارف المركزية هي المؤسسات المثلى القادرة على استرداد السيولة حين يعم الهلع المالي وان الاصلاح النقدي كان ضروريا على الأمد البعيد لمنع الولايات المتحدة مصرفاً مركزياً خاصاً بها وهو مصرف الاحتياطي الفيدرالي[3] الذي تأسس في سنة 1914.

---

[1] نفسه

[2] كما يحدث اليوم

[3] في بداية القرن العشرين قامت الحكومة الأمريكية بإغلاق عدد من المصارف بشبهة الاحتيال والتلاعب انذاك سنحت الفرصة لأربعة من حيتان المال وهم روكفلر –مروجان-روتشيلد-فابورج للضغط من اجل انشاء بنك مركزي لعموم البلاد سمي فيما بعد البنك الاحتياطي الفيدرالي RFB وقد تم التمهيد لهذه الفكرة الجهنمية بمحاولة ناجحة قام بها مورجان سنة 1907 عندما اشاع اخبار عن إفلاس احد البنوك الكبرى مما ادى إلى فوضى عارمة وفزع وهلع شديدن دفع المودعين إلى التزاحم لسحب إيداعاتهم المالية وخلال عملية مباغتة تهاوت مؤسسات مالية وبنوك كبرة نفس الموقع ص 2.

وعلى هذا فقد تحولت أزمة سنة 1907 الى ترنيمة عذبة في وقت الشدة المالية فكل السبل امام الازمات مسدودة ما دام المصرف المركزي يفهم ابعاد مشكلة السيولة فهما جيداً ثمة حالات تشابه معاصرة فقد بادر مصرف "الاحتياطي الفيدرالي" و المصرف المركزي الأوروبي حديثاً الى ضخ كميات هائلة من السيولة الى شرايين النظام المالي العالمي .ولقد قامت المؤسسات الخاصة ذات المكانة الاستراتيجية بدورها في دعم الثقة فقد بثت مؤسسة جولدمان ساكس على سبيل المثال رسالة واضحة حين قامت علناً بشراء الاصول المعرضة للخطر في الصندوق العالمي لفرض التمويل التابع لها.

من يستحق اللوم على الأزمة المالية؟؟؟

ان الأزمة المالية تمنحنا فرصة تبدو بلا نهاية لفضح الخداع والمخالفات والفساد ولكننا لسنا على نقيض تام فيما ينبغي لنا او من ينبغي لنا ان نكشف عنه القناع في مستهل الامركان الجناة الأكثر وضوحاً امامنا هم المصرفيون البارزون الذين كانوا يترأسون المؤسسات التي حققت ارباحاً ضخمة لفترة طويلة من الزمن من خلال تعمد إساءة تقدير عامل المجازفة ثم طالبوا فيما بعد بالرغم من الاموال العامة بزعم ان مؤسساتهم كانت اضخم من ان يسمح لها بالفشل لقد ظهروا كأشخاص لا يستحقون الأجور الهائلة التي يتقاضونها وبالتالي فقد كان من الممكن تحميلهم فكل المسؤولية عن كل الشرور[1]

ولكن ماذا عن العملية السياسية؟ لماذا لم تخضع البنوك للسيطرة على نحو اوثق وافضل تنظيماً؟ ليس الأمر وكأن الساسة مرتشين بالمعنى البسيط للكلمة فالحقيقة انهم اقنعوا انفسهم بأن الايداع المالي فتح الأبواب أمام قدر اعظم من الازدهار العام [1]

---

[1] الصحيفة الاقتصادية الالكترونية عدد 2270 بتاريخ مارس 2010 ص3

[1] نفسه

ان تبادل الاتهامات في اعقاب الازمات المالية له تاريخ طويل، وهو يتكرر في دورات منتظمة ففي اعقاب ازدهار سوق البورصة في اوائل سعبينات القرن التاسع عشر اتى الانهيار في عام 1873 م/ ثم بدات ملاحقة المسؤلين عن ذلك الإنهيار وفي عام 1907 كان جي بي مورجان يعتبر في مستهل الأمر منقذا للسوق ثم اعتبر فيما بعد عدوا للمصلحة العامة ولأن الأزمة مالية في طبيعتها فإن اغلب الناس الذين يبحثون عن جذورها الفكرية يجدون انفسهم وقد وقعوا تحت إغراء البدء بخبراء الاقتصاد، الذين يبدو الأمر وكانهم فقدوا مصداقيتهم الى حد كبير ،باستثناء قلة منهم[2] .

مقدمه عوارض الأزمة المالية فى مصر

يمثل الموقع الاستراتيجى لمصر التى تقع فى نقطة المفصل بين قارت ثلاثة،وكذلك انتاجها لمواد خام مهمة جدا للاقتصاد الرأسمالي مثل القطن وهذا اعطى لهما قدرات واسعة لسوق الداخلية ، تجعل من مصر هدفا للاحتلال الاستعمارى ولمساعى الرأسمالي الاوربى وقد سهل الإسراف الجنونى الذي حدث فى عهد الخديو توفيق 1882-1863 والخديوى سعيد 1863- 1854 والخديوي اسماعيل 1863- 1879 الذى جعلوا نوايا المصاريف اللندنية والباريسية ممكنة التحقق.

وبدأت فصول مؤامرة تدور بين الرأسمال المالي و الاوروبى الغربى والاقطاع المحلى من اجل احكام ربط مصر بقيود السيادة الاستعمارية وكان استغلال مصر ونهبها بواسطة الرأسمال الاوربى يتم عبر الاستغلال والاستلام ونيل الامتيازات وبناء المشاريع للرى وللسكك الحديدية مقابل اسعار عالية لذا أصبحت مصر أداة للاستغلال والتلاعب الدولى كما تاسس فى مصر ثمانية بنوك بريطانية كبيرة وتصاعدت اعمال المضاربات والتدليس

---

(2) نفسه

السوداء التي يقومون بها ، وكانوا ينالون في سوق المضاربات فوائد تصل الى 40% على ديونهم[2]

وبعد ذلك الانتصار المالي والسياسى الذى احرزته انجلترا فقد استمر فىالمضى الى المزيد من الاستغلال فاذدادت الاستثمارات المالية وصدرت اوامر الخديوى توفيق المتلاصقه بالموافقة على تكوين شركات اجنبية , وتابع النفوذ الاجنبية سيطرته فى شكل بنوك لم تعد قاصرة على القاهرة والاسكندرية , بل زحفت الى عواصم المديريات , وانتشر المستوردون للعملات المزودة والمرابون والمستغلون من السماسرة الاجانب وصدرت الاحكام المختلفة لصالحهم وامام كل ذلك كانت مصر ضعيفة وما عليها إلا ان تتحمل تلك التبعات ليتجمع ذلك كله فى بؤرة واحدة وهو الثورة العرابية[3]

فمنذ بداية الاحتلال الانجليزى لمصر عام 1882 سعت انجلترا الى تحويل مصر الى منتج للمواد الدولية وبشكل خاص القطن لتصديره الى مصانع النسيج الانجليزية .. ولذا اهتمت انجلترا بتطوير نظم الرى فى مصر[1]

وكانت خطة الاستعمار الانجليزى بالنسبة لاقتصادنا القومى تتمثل تحطيم صناعتنا القائمة فقد اغلق ابواب المصانع الحكومية مصنع الورق ببولاق دار صك النقود[2] كما باع مغازل القطن ومصانع النسيج وبيع في سنة 1898 البواخر الخديوية[3] وبيع فى نفس العام تفاتيش الدائرة السنية وكانت أملاكها الزراعية تبلغ نحو ثلثمائة الف فدان يتبعها تسع معامل كبيرة لعصير القصب وصناعة السكر باعتها الى شركة سوارس مقابل ثمن قدرة ستة ملايين واربعمائة اتلف جنية .[4]

---

[2] للمزيد فى هذه النقطة انظر د/ يحيى محمد محمود الدين العام واثره في تطور الاقتصاد المصرى 1876 – 1943 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة تاريخ المصرين العدد ، القاهرة 129 من ص 64الى 106، 1998.

[3] د. لطيفة محمد سالم القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية الهيئة المصرية العامة للكتاب 1981, 10,11 ص 10-11

[1] ادى الاستعمار الانجليزى الى تطور احادى الجانب الاقتصادى المصرى للمزيد اقرا اليج كامنونوفتش: ثورة الضباط ارحرار فى مصر, ترجمة عدة الخميس, كتاب الاهالى العدد30, القاهرة, ص18 ابضا شهدى ع
عطية الشافعى تطور الحركة الوطنية المصرية 1882- 1956 دار شهد للطبع والنشر والتوزيع ط,1983 ص5

[2] اصبحت نقودنا تصك فى انجلترا

[3] نعنى بها بيع البواخر الخديوية بايحس الاثمان 15000 جنية الى شركة الن والدسن الانجليزية

[4] وهو قيمة الدين الذى كان على الدائرة فى ذلك الحين

والظاهر ان سنة 1898 م كانت بمثابة سنة التصفية حيث شرع المستشار المالي البريطانى فى بيع سكك حديد الحكومة فى السودان الى شركة إنجليزية بحجة حاجة الحكومة الى المال لتدبير نفقات الحملة على السودان , فاعترض الخديوى على هذا البيع , ولما راى اصدار اللورد كرومر على عقد الصفقة استنجد بتركيا بحجة ان هذه السكك الحديدية هى من املاك مصر التى نص فرمان توليته على عدم جواز التصرف فيها او التنازل عنها، وأبرق الى سلطان تركيا يعرض عليه الامر ويطلب منه النجده فجاءه الرد بشكره واقراره على موقفه باعتبار ان السكك الحديدية انشئت للجيش وان بيعها مخالف للسيادة التركية فتراجع اللورد كرومر وتقرر عدم البيع[1]

مشاكل الملكية العقارية

جاء القرن العشرين وصحبته ملكية الاجانب والائتمان الزراعى والعقارى. وكان هذا النتيجة لفرمان 1867 الذى منح الاجانب حق تملك الاراضى في مصر- أن تكونت شركات عقارية – بأموال أجنبية- غرضها الإصلاح الزراعىورهن الأراضي اما شركات الإصلاح الزراعي فقد ساهمت بنصيب فى اصلاح الاراضى البائرة وجعلها صالحة للزراعة واهم هذه الشركات العقارية هى شركة البحيرة التى تأسست بالإسكندرية فى 1881 لمدة 95 سنة وشركة ابو قير ليمتد تأسست في لندن مارس 1888 لمدة غير محددة والشركة العقارية المصرية تأسست فى فبراير 1896 لمدة 99 سنة وشركة وادى كوم امبو المساهمه تأسست فى ابريل 1904 لمدة 99 سنة وشركة اراض الشيخ فضل العقارية تأسست في ماري 1905 لمدة 99 سنة ،وشركة الغربية العقارية تأسست فى يونية 1905 لمدة ستين سنة وشركة الاتحاد العقاري المصري تأسست في يونيه 1905 لمدة 99 سنة وشركة سيدى سالم المصرية تأسست يناير 1909 لمدة 50سنة.[2]

---

[1] عبدالرحمن الرافعى مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية تاريخ مصر القومى 1892 الى 1908

(2) مصطفى عفيفى عبداله تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ملكية لانجلوا المصرية ط ن 1954, 139,141

بلغت قيمة رؤس اموال شركات الاراضى نحو 12.332000 جنية وهـــى رؤس امـــوال اجنبية وردت من الخارج لاستثمارها فى هذا الميدان وتحصل هذه الشركات من بيع هـــذه الاراضى على ارباح عظيمة،فقد حصلت على اراضى لإصلاحها وثمن الفدان فيهـــا جنيـــة مثلا وبعد عملية التحسين البدائية كانت تتبع الفدان بمائتين من الجنيهات[2]

ان الرهن العقارى يتصل بالملكية العقارية اتصالا وثيقا ويهدد الملكية الفرديـــة وقـــد اعتاد اعيان البلاد عند حدوث ازمات مالية لهم أن يذهبو الى المرابين ويقترضوا سرا مالهم فى حاجة اليه بفوائد عاليه , بدلا من التوجه الى تقديم كشوف او رهن ارض فيعرض عـــن معاملة البنوك رغم فوائدها القليلة المعقولة، حتى لايذاع سره، ويلجأ الى المـــرابين الـــذين يسهلون له عملية الاقتراض بفوائد مالية ثمنا لحفظ هذا السر. وقد لا يدوم الحال فيضطر بعد ذلك تحت تأثير الضغط الشديد ان يبيع ارض او يرهنها لدى البنوك العقارية[2]

ولما انشئت المحاكم المختلفة وصدر قانون التصفية لاعادة تنظيم المالية المصرية حتـــى تدفقت روس الاموال الاجنبية الى مصر لاستثمارها فى التسليف العقارى ، ومن اجل ذلـــك تأسست الشركات الرهن العقارى ومن اهمها شركة الاراضى والرهن العقـــارى المصـــرى التي تأسست بلندن فى ابريل 1880 والبنك العقارى المصرى الذى تاسس فى باريس فـــى يونية 1880 والبنك الزراعى المصرى الذى تأسس بالقاهرة فى 1902 للقيام بمنح قـــروض صغيرة لصغار الملاك لحاجة الزراعة تحصل فى خمس عشرة شـــهرا ويعطـــى قـــروض لتحسين حالة الاراضى الزراعية تسدد على عشر ســـنوات وصـــندوق الرهينـــات بـــالقطر المصرى الذى تاسس ببروكسيل فى 1903 وبنك الاراضى الزراعيـــة المصـــرى تاســـس بالقاهرة فى سنة 1905 وشركة الرهن العقارى المصرى الذى تاسس بلندن فى 1908 [3]

---

[2] كما حدث فى مديرية البحيرة والغربية نفسه بى 142

[2] نفسه

[3] نفسه

وسرعان ما تجمعت عوامل انخفاض الاسعار وهبطت قيمة الانتاج الزراعى بحيث لم يقو المدينون على الوفاء بالتزامتهم وخصوصا هؤلاء الذين رهنوا اطيانهم للشركات العقارية التى أمكنها ان تنزع ملكية اراضي واسعة ، فالبنك العقارى المصرى استطاع (وحده) ان ينزع ملكية ارض قدرها 1.100.000 فدان فيما بين سنتين 1907,1913 وكان نتيجة ذلك ان تدخلت الحكومة من سنة 1912 لوضع حد لوقف اجراءات نزع الملكية وحماية لصغار الملاك وذلك باصدار القانون رقم 31 لسنة 1912 المعروف بقانون الخمسة افدنة ومن مقتضاه انه لا يجوز الحجز على الملاك الذين يحوزون هذا النصاب او ما دونه لوفاء ما عليهم من ديون[1] كما ان أزمة 1907 كان من نتيجتها ان القروض على الرهن العقارى زادت فى تلك الفترة , اذ أن اصحاب الاطيان التى لم تكن مرهونة من قبل قد اضطروا ان يقترضوا عليها لتفريج ازمتهم, وبذلك استفادت الشركات التى تعمل فى الرهن العقارى اكثر من غيرها.

الأزمة المالية والنقود المصرية

اول اصدار نقدى باسم حاكم مصرى فى عصر محمد سعيد باشا حيث صدر الاصدار النقدى فى عام 1862 بقيمة 20 بارة وحمل اسم محمد سعيد باشا والي مصر واسم مصر كما كان للضرب وشعار الدولة المصرية انذاك وهو الهلال والنجمة. وقد سك هذا الاصدار فى دور الضرب فى اوربا. ويعد هذا الاصدار اول اصدار نقدى حمل اسم حاكم مصرى فى العصر الحديث رغم تبعيته مصر للدولة العثمانية.[2]

على الرغم من احتلال الانجليز مصر عام 1882 .وانتهاء السيادة العثمانية على مصر بصورة فعلية . فان النقود العثمانية التى حملت اسم مصر كما كان للضرب ظلت متداولة فى مصر خلال عصر الخديوي محمد توفيق وقد سكت تلك النقود فى دور الضرب الاوروبية فى برلين . وفى عام 1885 صدر ديكرتو قسم الجنيه الى مائة قرش على ان يكون الجنية

---

[1] اثر القانون فى اعمال (بنك الاراضى الزراعية) الذى انشئ خصيصا ليسها مأمورية الرهن للملكيات الصغيرة كما ان هذا القانون اضر بالمذارعين من جهه أخرى اذ حرمهم الانتفاع بمزايا التسلف المنظم ذى الفوائد القليلة ودفعهم إلى أيدى المرابين نفسه

[2] تداولت فى عهد محمد على النقود العثمانية التى حملت اسم مصر كمكان للضرب لمزيد من التوضيح نظر الموقع الالكترونى http://www.shorouknews.com/contentdata.aspx?id=69558

ونصف الجنية من الذهب والعشرون قرشا والعشرة والخمسة من الفضة على ان يتخذ الجنية المصرى وحدة للنقود بوزن 8.5 من الذهب[1]

غير ان اهم حدث نقدى فى عصر الخديوي عباس حلمى الثانى . ما حدث فى عام 1898 عندما منح الخديوي عباس حلمى الثانى حق امتياز الى رفائيل سوارس بإنشاء البنك الاهلى المصرى معطيا اياه الحق فى اصدار اوراق مالية ، يتم قبولها لدفع الاموال الاميرية، مع احقية صرف هذه الاوراق بالذهب عند الطلب. وقد اصدر البنك الاهلى اوراقا نقدية بقيمة الخمسين قرش والجنية الواحد والخمس جنيهات والعشرة جنيهات والمائة جنيه فى الفترة من يناير الى 15 يناير عام 1899، ثم ما لبث ان اصدر ورقة نقدية فئة الخمسين جنيها في 21 مارس 1904 وصل حجم التدول من اوراق البنكنوت نحو 125 الف جنيه بحلول عام 1900 ، وارتفع الى نحو 2.600.000 جنيه بحلول عام 1907 وقد تم الاعتماد على مصمم أجنبى فى تصميم اوراق البنكنوت التى كانت تطبع خارج مصر[2].

روبير رولو

---

[1] نفسه

[2] نفسه

ربير رولو الابن الاكبر لجياكومو (يعقوب) رولو كان لـــه مكانـــة مهمـــة فـــى الحيـــاة الاقتصادية فى مصر, وتولى رياسة مجالس ادارات الشركات التى ساعد والده فى تأسيســـها .وكان مستشار قانونى للملك فؤاد الاول ومقرب له وقام بدور الوساطة بـــين القصـــر ودار المندوب السامى البرايطانى وعائلة رولو يهوديه اتت الى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر واحتفظت بالجنسية البريطانية, امتلك روبير رولو مؤسسة تجارية اتخصصـــت فى استيراد النيلة (الصبغة) فى سنة 1870 واسس والده جيـــاكومو (يعقـــوب) (1847 – 1917) مع بعض الشركاء مؤسسة مالية وتجارية باسم روبير رولـــو واولادة وشـــركائهم. وبعد وفاته ترك جياكامو رولو ثروة من العقارات بحوالي 70 الف جنيه وتعاونـــت عائلـــة رولو من خلال هذه المؤسسة مع عائلات قطاوى وسوارس فى عدة مشروعات[1]

ومن اهم المشروعات التى أقاموها مع المستشار المالي البريطانى السير ارنســـت كاســـل وهو مشروعات الدائرة السنية وإنشاء سكك حديد حلوان وتأسيس البنك العقارى المصـــرى والبنك الاهلى المصرى. وعند حدوث الازمة المالية سنة 1907 ، صفى جياكومو المؤسسة وكون مع اولادة الثلاثة مؤسسة رولو وشركاه التى جمعت بين الانشطة المصرفية والماليـــة وتجارة الجملة فى القطن والسكر والارز والفحم والبن. ايضا امتلكت حصص كبيـــرة فـــى بعض الشركات العقارية والكبيرة مثل شركة وادى كوم امبو وشركة اراضى الشيخ فضـــل وشركة مصانع السكر [2]

<u>بالنسبة للبورصة</u>

احتلت بورصتى القاهرة والاسكندرية المركز الخامس بين اكبر خمس بورصـــات علـــى مستوى العالم، حيث كان اقتصاد مصر فى ذلك الوقت يتمتع بالانتعاش حيث وصـــل عـــدد الشركات المتداولة فى بورصة القاهرة وحدودها 228 برأس مال قدرة 91 مليـــون جنيهـــا ولكن مرحلة النشاط هذه بدأت فى الخفوت مع ظهور سياسة الحرص والتدبير والمضاربات التى تنطوى على مخاطر عالية وانتهى الامر كما بدأ كطفرة عقارية فى مصر، عرفت فـــى

---

(1) http//arz.wikipedia.org/wiki/%Bi%DG%88%D8%A8%DCO% BI

(2) نفسه

السجلات التاريخية للمضاربات عام 1907، ويؤكد بعض المؤرخين بان الذعر المالي الذى صاحب العام 1907 بدأ فى الاسكندرية بمصر مع اخفاق بنك كاسادى سكونتو فى يوليه من نفس العام[1] كما في مصر انهارت المصارف الكبيرة وانخفضت اسعار الاسهم بسرعة شديدة، وقد تم تعيين السيد افرد نعمان السمسار كمصفى رئيسى للشركة المصرية للاعمال المصرفية والبورصة .

<u>بالنسبة للبنوك</u>

ففى عام 1907 ونتيجة لرفض البنوك الاجنبية العاملة فى مصر منح قروض للفلاحين المصريين تعالت اصوات المفكرين والسياسين المصريين تنادى بأهمية إنشاء بنوك وطنية لتحل محل البنوك الاجنبية فى تقديم قروض للفلاحين ونتيجة لذلك عقدت سلسلة من اللقاءات العلمية لبحث هذا الموضوع من الناحية الشرعية وكان من اهمها الملتقى العلمي الذى عقد فى عام 1913 حيث التقت اراء معظم المحاضرين على رفض المشروع من الوجهه الدينية غير ان فريق اخر ايد الفكرة معتمدا على نص قرأني فى دعوى ان الربا المحظور فى الاسلام بالنص والاجماع انما هو الربا الذى يصل الى مثل راس المال او يزيد عليه، وبعد مرور سنوات قليلة بدأت البنوك الوطنية فى الظهور فى مصر وكان اول بنك مصرى يتم انشاؤه على غرار البنوك الاجنبية هو بنك مصر والذى اسسه محمد طلعت حرب عام 1920.[2]

وكان من اهم نتائج ازمة 1907 على مصر هو ظهور التعاون فى مصر سنة 1908 على اثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة 1907 ، وبدأت الدعوة اليه فى نادى المدارس العليا على يد عمر بك لطفى رئيس النادى ، فقد فكر فى ايجاد علاج دائم للازمات المالية التى تستهدف لها البلاد فاتجه فكره الى اقتباس نظام التعاون عن اوربا. واسس فى عام 1909

---

[1] توالت ذلك الضربات التى صاحب البورصات العالمية لتشمل اليابان تاتى بعدها امانيا وشيلى ومع حلول شهر اكتوبر امتداد الانهيار الاقتصادى ليشمل اوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

[2] منتديات المجموعة المصرية للخدمة المالية http://forumI.esgmarkets.com

اول شركة تعاونية وهى شركة التعاون المالي التجارى بالقـــاهرة [1] واســـس اول جمعيـــة تعاونية زراعية[2] سنة 1910 بشبرا النملة مركز طنطا.

ايضا الحكومة فكرت فى تعديل بعض مواد القانون التجارى , تسهيلا لتشكيل النقابات. ولكن قبل تشكيل النقابات اتت الحكومة بمشروع جديد وهو مشروع صناديق التوفير التابعة للبوسته , وتعميمها فى القرى والكفور[3] وفى نفس الوقت تعرقل إنشاء النقابـــات الزراعيـــة التى تعلم الفلاح معنى التضامن والاجتماع وهم لا يريدون له الا ان يبقى دائما متكلا علـــى الحكومة.

الخاتمة

المعارك السياسية حول طبيعة الصيرفة والمال فى الولايات المتحدة قديمة قدم الدولة نفسها . وهذه الانقسامات القديمة عكست بصورة نموذجية التوتر بين المصالح الزراعية والاعمـــال الصغيرة فى الجزء الغربى من البلاد, من جهه , ومصالح الشركات والبنوك خصوصا فـــى الجزء الشرقى من البلاد من جهه اخرى. فالمصالح الريفية الغربية, عارضت وجـــود بنـــك مركزى قوى, بينما الممولون وقادة الشركات الشرقية ايدوا ذلك.عنـــدما اســـس الاحتيـــاط الفدرالي , عكس التشريع الذى تبناه الكونغرس فى نهاية العام 1913 معركة حامية جـــرت للموازنة بين الطاعين الخاص والعام وقد تاسس اول بنك مركزى فـــى الولايـــات المتحـــدة الامريكية عام 1791, لكنه لقى معارضة شديدة من المصالح الريفية والحزب الـــديمقراطى الناشئ بزعامة توماس جيفرسون, الذى ادعى انه خاضع لسيطرة مصالح كبيـــرة تجاريـــة ومالية.

واثار بنك الولايات المتحدة الثانى, الذى منح امتيازا لمدة 20 عاما ســـنة 1813,معركـــة شرسة بين المصالح المالية الشرقية, بقيادة رئيس البنك نيكولاس بيـــدل والـــرئيس انـــدرو جاكسون, الذى قاد القوى الشعبية . وقد حظيت معارضة جاكسون للسيطرة المالية المركزية

---

[1] التى سارت لان بنك التضامن المالى لمزيد من التفاصيل انظر عبدالرحمن الرافعى: محمد فريد , روز الاخلاص والتضحية , تاريخ مصر القومة من سنة 1908 الى سنة 1909 ط 4, دار المعارف 1984 , ص 328

[2] كانت تسمى نقابة زراعة, نفسه

[3] يعتقد لانجلترا بان الفلاح لدية مال محوز وملكية يحذية فى القدرة ويدفنه فى اراضى عشته ففكروا فى اخذ هذه الكنوز المرهونة منه وايداعها فى صناديق الحكومة , وهى تودعة كباقى اموالها خزينة البنك لانجلترا فى المسمى بالاهلى ليستثمر9ها لمصلحة ماهية من الانجليز. نفسه , ص 295

دعما بين كثير من المزارعين والطبقة العاملة من الامريكيين, خصوصا فى الغرب النـــامى بسرعة.

ولعل جاكسون استخدم حججا اقتصادية مشكوكا فى صحتها ضد البنـــك, الا ان صـــدى وجهات نظرة بشأن سلطة البنك المركزة تردد عبر مناقشات اقتصادية استمرت حتى عصرنا الحاضر.

فقد قال عن قانون اعادة الامتياز للبنك, ان كثيرا من أغنياءنا لم يكتفوا بالحماية والمنـــافع المتساوية بل انهم الحو علينا كى نجعلهم اكثر ثراء بقانون من الكونغرس."

وقد انتصر جاكسون بسحبة جميع الاموال الفدرالية من البنك وتركة امتياز يتنتهى اجلـــه فى العام 1836.

الهواجس المصرفية والاحتياط الفدرالي.

علمت الولايات المتحدة الى حد كبيرة عبر بنوك مستقلة واخرى مجازة من الولايـــات فـــى القرن التاسع عشر. لكن حتى إنشاء بنوك متمتعه بامتياز وطنى العام 1863 تعذر منع الحالة الهلع المالي المفاجئ الذى ادى فى كثير من الاحيان الى انكماش اقتصادى واسع الانتشار.

فالهلع المصرفى فى العام 1893 مثلا, اطلق شرارة اسوأ كساد اقتصادى حتى ذلك الحـــين, وحفز ذعر حاد آخر العام 1907 على اصدار قانون الاحتياط الفدرالي العام 1913, الـــذى أوجد الاحتياط الفدرالي كنوع من " بنك مركزى مجرد من المركزية– حل وسط كلاســـيكى يوازن بين مصالح المستهلك والمصالح التجارية ويكبح العناصر العامة والخاصة.

لكن الاحتياط الفدرالي عجز عن منع الكساد الكبير فى الثلاثينيات الذى اعلن خلاله افـــلاس 10.000 بنك تقريبا الا ان قانون البنوك للعام 1935 وفر عددا من الاصـــلاحات الحيويـــة, كان بينها شركة تأمين الودائع الفدرالية لضمان الودائع البنكية.